أعلى بنحو 12.6 مليار دينار

«الشال» 29.5 مليار دينار قيمة الإيرادات النفطية خلال 2013 - 2014

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بانتهاء شهر فبراير 2014، يكون قد بقي على انتهاء السنة المالية الحالية 2014/2013، شهر واحد فقط، وظلت أسعار النفط متماسكة فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر الثامن على التوالي، فيما عدا شهر مايو -نحو 99.9 دولارا أمريكيا- ويونيو -نحو 99.8 دولارا أمريكيا-. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر فبراير 2014، معظمه، نحو 103.4 دولارات أمريكية، علما بأن معدل شهر سبتمبر 2013، قد حقق أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 107.8 دولارات أمريكية. ومع هذا الشهر، بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الإحدى عشرة من السنة المالية الحالية 2014/2013 -من أبريل 2013 إلى فبراير 2014-، نحو 103.6 دولارات أمريكي، بزيادة بلغت نحو 33.6 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 48 في المئة عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل، ولازال معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 2.9- دولار أمريكي عن معدل السنة المالية الفائتة البالغ نحو 106.5 دولارات أمريكية للبرميل.

وأضاف طبقا للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -ديسمبر 2013- الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر ديسمبر الفائت 9- شهور-، بما قيمته 22.196 مليار دينار كويتي، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهري يناير وفبراير 2014، بما قيمته 4.9 مليارات دينار كويتي، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة 11- شهرا-، إلى نحو 27.1 مليار دينار كويتي، وربما أكثر، إذا أخذنا بالاعتبار تجاوز حصة الإنتاج النفطي في أوبك، أي أعلى بما نسبته نحو 60 في المئة عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 16.8831 مليار دينار كويتي.

وتابع إذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، فإن قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة، للسنة المالية الحالية، مجملها، سوف تبلغ نحو 29.5 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 12.6 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 2.5 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، فإن جملة إيرادات الموازنة الافتراضية، للسنة المالية الحالية، ستبلغ نحو 32 مليار دينار كويتي، مقارنة باعتمادات المصروفات فيها، والبالغة نحو 21 مليار دينار كويتي، أي إن النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11 مليار دينار كويتي، للسنة المالية الخامسة عشرة على التوالي، والواقع انه سيكون أعلى، عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة، للسنة المالية الحالية 2014/2013. ومعدل الوفر في السنوات المالية الثلاث الفائتة كان نحو 9.6 في المئة، ولو تحقق معدل الوفر نفسه للسنة المالية الحالية، سوف تحقق الموازنة فائضا بحدود 13 مليار دينار كويتي.

ارتفاع ايرادات النفط

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الاثنين الماضي، «يومين تداول بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير»، قد بلغت نحو 466.4 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 3.2 نقاط، أي ما يعادل 0.7 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 11.7 نقطة، أي ما يعادل 2.6 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

«المركزي»: نمو أسعار المستهلك خلال الربع الثالث من العام الماضي بنسبة 0.5 في المئة

بنك الكويت المركزي

قال التقرير تذكر النشرة الإحصائية الفصلية «يوليو - سبتمبر 2013» لبنك الكويت المركزي، المنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقا، ومن ذلك، مثلا، أن إجمالي عدد السكان، في الكويت، قد بلغ في نهاية الربع الثالث من العام الفائت 2013 نحو 3.928 ملايين نسمة، وهو رقم يزيد بنحو 104 آلاف نسمة، تقريبا، عن الرقم المسجل في نهاية العام 2012، ما يعني أن معدل النمو لـ9 شهور لإجمالي عدد السكان في الكويت قد سجل نسبة نمو بنحو 2.7 في المئة، وهي نسبة ستصل إلى نحو 3.6 في المئة، فيما لو حسبت على أساس سنوي.

واضاف تشير النشرة، إلى أن الميزان التجاري -صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية- قد حقق فائضا، في الربع الثالث من العام 2013، بلغ نحو 6584.1 مليون دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 8539.4 مليون دينار كويتي، منها نحو 94.7 في المئة صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 1955.3 مليون دينار كويتي. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الربع الأول من العام 2013، بلغ نحو 5866.6 مليون دينار كويتي، وارتفع، قليلا، هذا الفائض في الربع الثاني، إلى نحو 5968 مليون دينار كويتي، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضا، في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013، بلغ نحو 18418.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 24558.3 مليون دينار كويتي، فيما لو حسب لعام 2013، بكامله، وهو فائض أقل، بما نسبته 5- في المئة، عن مثيله المحقق في عام 2012 والبالغ نحو 25858.6 مليون دينار كويتي، ولكن فائض عام 2013، الفعلي، يعتمد على حركة أسعار النفط، والمؤشرات توحي بأن فائض الميزان التجاري، للعام بكامله، قد يقترب من الـ25 مليار دينار كويتي، وإن كان ذلك لا يعني الكثير لأن نحو 94 في المئة، من قيمة صادرات الكويت السلعية، هي مجرد استهلاك أصل.

315.9 مليون دينار القيمة السوقية لمجموع الشركات المدرجة بالسوق خلال فبراير

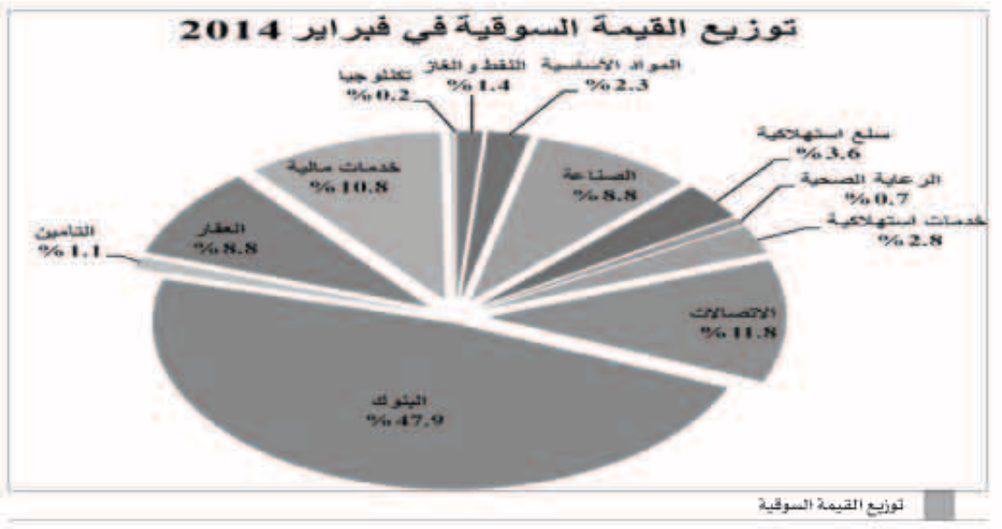

توزيع القيمة السوقية

وتابع الشال كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر فبراير 2014، مختلطا، مقارنة بأداء شهر يناير 2014، إذ انخفضت مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الإثنين، الموافق 2014/02/24، قد بلغت نحو 466.4 نقطة، مرتفعة بنحو 7.4 نقاط، أي ما يعادل 1.6 في المئة، مقارنة بإقفاله نهاية الشهر الفائت، عند نحو 459.1 نقطة. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 471.9 نقطة، بتاريخ 2014/02/17، بينما بلغت أدناها عند 460.1 نقطة، بتاريخ 2014/02/06، أما المؤشر السعري للبورصة فقد حقق نحو 7692.8 نقطة، في نهاية فبراير من عام 2014، مقارنة بنحو 7755.8 نقطة، في نهاية الشهر الفائت، وبانخفاض بلغت نسبته 0.8- في المئة. بينما بلغ مستوى مؤشر البورصة الوزني نحو 465 نقطة، مقارنة بنحو 460.1 نقطة، في نهاية الشهر الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 1.1 في المئة. وكسب مؤشر كويت 15 نحو 2.2 في المئة مقارنة مع شهر يناير 2014 وذلك نتيجة ارتفاع أسهم بيتك ومتحد واتصالات، ليحققا بعض المكاسب للسوق، واختلاف نمو المؤشرات يدل على تركيز التداول على الأسهم الثقيلة والقيادية وهو تحول صحي، إن استمر.

واضاف بلغت قيمة الأسهم المتداولة «خلال 17 يوم عمل بسبب عطلة العيد الوطني وعيد التحرير» نحو 535.1 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 1.9 مليار دولار أمريكي، متراجعة ما قيمته 182.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 25.5 في المئة، عن مستوى الشهر الذي سبقه والبالغ 717.8 مليون دينار كويتي، وما نسبته 10.1 في المئة، عما كانت عليه خلال الشهر نفسه، من عام 2013. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر عند 50.8 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2014/02/11، في حين سجلت أدنى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، بتاريخ 2014/02/23 عندما بلغت 13.4 مليون دينار كويتي. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 31.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 37.8 مليون دينار كويتي في شهر يناير 2014، وبانخفاض بلغ نحو 16.7 في المئة، وتراجع بنحو 10.1 في المئة عن مستوى شهر فبراير من عام 2013.

وبين حققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 195- شركة- «نقل وإدراج شركة مجموعة الخصوصية القابضة من السوق الموازي إلى السوق الرسمي» خلال شهر فبراير 2014، نحو 31522.9 مليون دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية فبراير 2014 ونهاية ديسمبر 2013 لعدد 194 شركة مشتركة، نلاحظ انها حققت ارتفاعا بلغ نحو 581.7 مليون دينار كويتي، أي من 30911.1 مليون دينار كويتي، كما في 2013/12/31، إلى نحو 31492.9 مليون دينار كويتي، في نهاية فبراير 2014، وهو ارتفاع بلغت نسبته 1.9 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2013، بلغ نحو 91 شركة من أصل 194 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت نحو 80 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 23 شركة. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها أو خفضه، سجلت شركة «تمويل الإسكان» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 37.3 في المئة، تلتها الشركة «الكويتية للاستثمار» بارتفاع قاربت نسبته 34.9 في المئة، بينما سجلت شركة «كي جي ال لوجستك» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته - 35.1 في المئة، تلتها في التراجع الشركة «العالمية للمدن العقارية» بخسارة بلغت نحو 26.9- في المئة من قيمتها. وحققت 7 قطاعات، من أصل 12 قطاعا، ارتفاعا، حيث حقق قطاع الخدمات المالية أعلى ارتفاع بنحو 4.1 في المئة، وسجل قطاع البنوك ثاني أعلى ارتفاع بنحو 3.8 في المئة، في حين سجل قطاع الاتصالات أكبر انخفاض بنحو - 4.4 في المئة.

مرتفعة بنحو 1.3 مليون دينار

32.16 مليون دينار أرباح «الخليج» خلال 2013

بنك الخليج

أشار الشال أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، بلغت نحو 32.16 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 4.1 في المئة، مقارنة بنحو 30.89 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس في ارتفاع صافي الربح، هو انخفاض المخصصات بنحو 13.3 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 15 في المئة، أو من نحو 88.9 مليون دينار كويتي في ديسمبر عام 2012 إلى نحو 75.6 مليون دينار كويتي في ديسمبر عام 2013.

واضاف ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.7 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 3.1 في المئة، وصولا إلى 121.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 117.7 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012، وذلك بسبب تراجع مصروفات الفوائد بنحو 13.2 مليون دينار كويتي، وهو تراجع أعلى من تراجع إيرادات الفوائد البالغ نحو 9.5 ملايين دينار كويتي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة «الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 3.3 في المئة، في نهاية ديسمبر 2012، إلى نحو 3.4 في المئة. وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 167 مليون دينار كويتي، بتراجع قارب 12.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.1 في المئة، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الذي سبقه، عندما بلغت نحو 179.6 مليون دينار كويتي. ويعزى ذلك إلى تراجع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 12.8 مليون دينار كويتي، إلى نحو 13.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 26.4 مليون دينار كويتي، لنهاية عام 2012. وتراجع، أيضا، بند الإيرادات المحققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 3 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 2.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 5.3 ملايين دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012.

وقال تراجعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو طفيف بلغ 709 آلاف دينار كويتي، لتصل إلى نحو 57.52 مليون دينار كويتي، مقابل 58.23 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012، إذ تراجع بند مصروفات أخرى بنحو 6 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 11.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 34.3 في المئة مقارنة بنحو 17.6 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من عام 2012. بينما ارتفعت مصروفات الموظفين بنحو 5.2 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 15.2 في المئة لتصل إلى 39.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 34.3 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2012. وارتفع بند تكاليف إيجارات بنحو 101 ألف دينار كويتي، إلى نحو 3.42 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع 3 في المئة مقارنة بنحو 3.32 ملايين دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2012. وحققت قيمة المخصصات «محددة وعامة» ارتفاعا بنحو 11.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 15.8 في المئة عندما بلغت نحو 83.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 71.8 مليون دينار كويتي، في نهاية العام الذي سبقه. كما قام البنك باحتساب 8.8 ملايين دينار كويتي كقروض مستردة «تمثل صافي الفرق بين القروض المشطوبة والقروض المحققة خلال السنة» بعد ما شطب 5.2 ملايين دينار كويتي في العام الذي سبقه، كما انخفض بند خسارة انخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع إلى نحو 1.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.9 مليون دينار كويتي عام 2012. الأمر الذي أدى إلى انخفاض جملة المخصصات بنحو 13.3 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 19.3 في المئة، بعد أن بلغ نحو 17.5 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وبين تظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 218.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 4.5 في المئة، ليصل إلى نحو 5.065 مليارات دينار كويتي خلال عام 2013، مقابل نحو 4.847 مليارات دينار كويتي، في ديسمبر 2012. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنسبة 1.2 في المئة، أي ما قيمته 38.7 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.361 مليارات دينار كويتي «66.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 3.322 ملايين دينار كويتي «68.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012. وارتفعت الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة 1.3 في المئة، أي ما قيمته 1.6 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 124 مليون دينار كويتي «2.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 122.4 مليون دينار كويتي «2.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012. بينما انخفضت ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 18.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 56.9 في المئة، لتبلغ 14.1 مليون دينار كويتي «0.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 32.7 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2012 «0.7 في المئة من إجمالي الموجودات».

وأوضح تشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك قد سجلت، ارتفاعا، بلغت قيمته 184.2 مليون دينار كويتي، ونسبة 4.2 في المئة، لتصل إلى نحو 4.582 مليارات دينار كويتي بعد أن كانت 4.397 مليارات دينار كويتي في نهاية عام 2012. وارتفع بند ودائع العملاء ليصل إلى 3.326 مليارات دينار كويتي «وتمثل 72.6 في المئة من إجمالي المطلوبات»، محققة نسبة ارتفاع بلغت 2.4 في المئة أي ما قيمته 78.6 مليون دينار كويتي، بعد أن كان في نهاية عام 2012، نحو 3.248 مليارات دينار كويتي «وتساوي 73.9 في المئة من إجمالي المطلوبات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، قد سجلت انخفاضا طفيفا، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال «ROC»، ليصل إلى نحو 11.9 في المئة، قياسا بنحو 12 في المئة، للفترة نفسها من عام 2012، وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE»، ليصل إلى 6.9 في المئة، بعد أن كان عند 7 في المئة، للفترة نفسها من عام 2012، وحافظ البنك على مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA»، حين بلغ 0.6 في المئة للفترتين. وأعلن البنك عن نيته التوصية بتوزيع 5 في المئة أسهم منحة، وهي توزيعات المنحة في العام السابق، نفسها. وارتفعت ربحية السهم الواحد «EPS»، إذ بلغت نحو 12 فلسا لأن الانخفاض في الربحية كان أقل من الارتفاع في رأس المال، مقارنة بمستوى الربحية المحققة، في نهاية الفترة المماثلة من عام 2012، والبالغة 11 فلسا، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 31.3 مرة مقارنة بنحو 38.2 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 9.1 في المئة، وتراجع سعر السهم بنحو 10.7 في المئة عن مستوى سعره في نهاية عام 2012. بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 2.1 مرة، مقارنة بنحو 2.5 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.